بيروت

BEIRUT INSTITUTE

محنة اللاجئين: الإستجابة الإنسانية بين القيم والسياسة

تأثير تدفّق اللاّجئين السوريين إلى لبنان على البنى التحتية فيه وعدم قدرته على التعامل مع الوضع بمفرده

ورقة تصور سياسية

٢٠١٣

بيروت

BEIRUT INSTITUTE

مقدّمة

يواجه لبنان تحدياً تاريخياً يشكله تدفق أكثر من مليون لاجئ سوري إلى أراضيه مما يضع بنيته التحتية على حافة الانهيار ويتطلب منه إعادة تقويم قدرته على إدارة الأزمة. الاستقبال الذي يلقاه اللاجئون السوريون في لبنان ليس له مثيل في أي مكان آخر في العالم. لكن البنى التحتية الهشة أساساً تزداد ضعفاً مع تبعات خطيرة تتطلب إجراءات فورية على المستويين المحلي والدولي.

إذا لم تمارس الحكومة اللبنانية الجديدة صلاحيات القيادة القوية ازاء هذه المسألة، إن تداعيات الحرب الأهلية السورية لن ترحم لبنان.

على الأطراف المعنية الإقليمية والدولية ليس فقط التنبّه الجدي إلى تأثير اللاجئين على البنى التحتية الهشة في لبنان، وإنما أيضا عليها التنبه إلى الخطر الأمني الذي تشكله هذه الأزمة على البلاد.

مأساة اللاجئين الإنسانية لم تتلق الاستجابة العالمية المُلائمة، كما لم تتنبه الأسرة الدولية إلى طاقة المجتمعات اللبنانية على التعامل مع المسألة. ان التوتر بين اللاجئين السوريين والمجتمع المُضيف سيتنافى مع الإطالة المتوقعة لفترة بقاء اللاجئين في لبنان. فلقد تم تدمير ١،٢ مليون منزل في سورية بشكل كامل أو بشكل جزئي وستتطلب إعادة إعمار البيوت ما بين خمس وعشر سنوات.

تسييس الاستجابة الإنسانية يُعيق وصول المساعدات الإنسانية. التسييس الطائفي للمساعدات الإنسانية بشكلٍ خاص يؤذي الجهود المبذولة في سبيل تأمينها ويخدم أجندات سياسية ضيّقة. المساعدات الإنسانية تتعرّض للمساءلة، ما يؤدي تدريجياً إلى نقص في التمويل اللازم ناتج عن انعدام الثقة. القيود السياسية المفروضة على المساعدات الإنسانية، بالذات النمط المتّبع من قبل الممولين في إيصال الدعم إلى المستفيدين الذين يختارونهم عوضاً عن نمط يرتكز الى تقويم الاحتياجات، يزيد من حدّة المشكلة.

بيروت

BEIRUT INSTITUTE

حفظ الأمن على الحدود بين لبنان وسورية أمرٌ طارئ لم يتم التطرّق إليه. الحاجة إلى إطار عمل تنظيمي والى خطة عمل تبقى حاجة ماسة إنما غائبة؛ لكن لم يتم القيام بأيٍّ منهما حتّى الآن.

ان مجرد التغلب على المصاعب ليس كافياً عندما تتفاقم الأزمة في مختلف الاتجاهات بأضعاف فيما تبقى طاقة التجاوب معها في اتجاه واحد في أفضل الحالات. هذه تحديات جدية في وضع كئيب ومرعب ستؤدي إلى انهيار خطير للبنان في حال استمرار نمط التجاهل وانعدام القيادة.

التوصيات

من أجل درء الكارثة، يجب وضع الإستراتيجيات واتخاذ الإجراءات على المستويين المحلي والعالمي، وبشكلٍ استباقي لا استجابي. إن دعم البنى التحتية للمجتمعات المحلية يجب أن يكون في صلب هذه الاستراتيجيات.

على السلطات اللبنانية تصميم وتنفيذ سياسات طارئة تتطرّق لهذه القضية كأزمة تنموية، وليس كأزمة لاجئين فقط. وعلى الممولين الإقليميين والدوليين تعريف وتحديد وسائل التمويل البديلة التي تتعدّى المساعدة الإنسانية. يجب عليهم التنبّه إلى أن مساعدة المجتمعات المحليّة في لبنان هي أولوية طارئة.

تعريف الاحتياجات وتحديد أولوياتها- مثل الصحة والسكن والتعليم إلخ- يشكلان عنصرين ضروريين لإطار هيكلي لاتخاذ الإجراءات . مثل هذا الإطار سيساهم في تصميم خطة إستراتيجية وطنية كما سيساهم أيضا في مقاربة شاملة نحو وضع سياسة الأمنية، وسيساهم أيضا في تنسيق عمليات المساعدة الإنسانية.

وضع مخطط يعرف للممولين الاحتياجات والأولويات سيساعد في الحد من العشوائية في نوعية الإغاثة وفي تحديد المناطق التي توجّه إليها. التواصل بين الممولين ضروري. الشفافية أساسية لتأمين التمويل كما من أجل تفادي الازدواجية وعدم الكفاءة. كذلك فإن تأمين المعلومات والتنظيم والإشراف على مكان المساعدات هو أمرٌ هام أيضاً. يجب أن تجرى اجتماعات تقييمية دورية ميدانية، وإن وجود شبكة تنسيق بين المراكز العالمية والمجتمع المدني المحلي لأمرٌ ضروري جداً.

إن التدقيق في التمويل ليس حكراً على متلقّي المساعدة بل ينطبق كذلك على من يتعهدون به. يجب خلق آلية لتقويم ومراقبة من تعهّد بالتمويل، ومن قام بتأمينه، وما تم توزيعه فعلياً.

إن المطلوب الآن يتعدّى المساعدة الإنسانية. على الحكومات والبرلمانات تعزيز قدرات المجتمعات المضيفة وتوفير مساعدة مالية طارئة للبنى التحتية فيها.

تأمين التمويل للتعليم والصرف الصحي والسكن وخلق فرص عمل أصبح أمراً حيويا لضمان استقرار البلاد. هناك ثغرة هائلة بين الحاجات والقدرات في كل قطاع . ببساطة إن البنية التحتية غير قادرة على تأمين المأوى والعناية الصحية والتعليم وغير ذلك.

على منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضيّة الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين تخصيص تمويل طارئ لتأمين المدارس. هناك أكثر من ٣٣,٠٠٠ تلميذ سوري في قطاع التعليم الرسمي فقط وما يقارب ذلك في القطاع الخاص. لا تستطيع المدارس التأقلم مع هذا التدّفق لأنها في حالة مزرية والبعض منها على شفير الانهيار ويهدد بقتل التلاميذ. إن الحاجة طارئة وضرورية للإرادة والمال على السواء من أجل معالجة هذه المشكلة الأساسية والمتنامية.

يجب على وكالات الأمم المتحدة إعادة التكيّف وإعادة تعريف مهامها نحو كل من اللاجئين والمجتمعات المُضيفة. انهيار البنية التحتية سيؤدي إلى توترات جديّة تستعر حالياً بين المجتمعات المُضيفة واللاجئين بسبب التنافس على فرص العمل والموارد. المجتمعات اللبنانية المُضيفة تشعر أن وكالات الأمم المتحدة تدعم اللاجئين ولا تدعمها.

على الأسرة الدولية ابتكار مقاربات جديدة، وعلى البلدان العربية أن تتقبّل تقاسم العبء بما يتخطّى التعهدات التقليدية. إقامة مخيمات على الحدود داخل الأراضي السورية هي فكرة ضمن أفكار ينبغي تدارسها ومناقشتها بشكل طارئ وجدّي.

الخيارات المُثيرة للجدل مثل اعتبار لبنان محطة توقّف مؤقتة للاجئين السوريين يجب ألاّ يتم تفاديها أو صرف النظر عنها تلقائياً. المسؤولية لا تقع على لبنان وحده لمواجهة التحديات المتزايدة مع تدفّق اللاجئين-والمتوقّع أن يتضاعف مع بدء معركة دمشق. هذه مسألة قدرة لوجستية محدودة في بلد يعاني من تحديات أمنية كبيرة ويعيش على حافة هاوية طائفية

وسياسية. إذا استمر نمط التجاهل قد يتحوّل لبنان إلى مرتعٍ للتطرف.

يجب على الدول المانحة أن تكون مستعدة لاستضافة لاجئين كجزء من مشاركتها في تقاسم الأعباء. ويجب أيضا خلق شبكة من الدول التي يمكن أن تستضيف اللاجئين. الدول العربية، خاصةً دول مجلس التعاون الخليجي، لديها القدرة وعليها المسؤولية الأخلاقية لاستضافة اللاجئين من سورية. قد ترغب البلدان السكاندنافية حصر معوناتهم في التمويل إلّا أنه يجب الّا يتهربوا كلياً من استقبال اللاجئين.

على روسيا أن تعرض استضافة لاجئين إذا رغبوا بذلك وعليها أن تساهم مالياً في التخفيف من معاناتهم من خلال وكالات الأمم المتحدة.

على الولايات المتحدة الأميركية أن تضاعف دعمها المباشر وأن تنظر في تقديم مساعدات تنموية مباشرة للحكومة اللبنانية الجديدة.

على دول الإتحاد الأوروبي أن تكون رأس الحربة في البحث عن إجابات مبتكرة لمأساة اللاجئين هذه. يجب تنفيذ التعهدات ويجب إتباع مقاربات جديدة من أجل استقطاب ممولين إضافيين. يجب اتخاذ إجراءات طارئة. فهذا ليس وقت التأمل بتمهّل في المسألة.

الأمم المتحدة، والإتحاد الأوروبي، والسلطات اللبنانية مطالبة باتخاذ إجراءات طارئة من خلال مؤتمر عالمي كالذي دعا إليه رئيس الجمهورية اللبنانية. فمن المرجّح أن تتفاقم الصدامات السياسية والطائفية مع حلول معركة دمشق. وهذا يهدد النسيج اللبناني الهش ويشكّل تحدياً أمنياً جديّاً.

يجب على مجلس الأمن الدولي توحيد موقفه تجاه قضية اللاجئين وكذلك نحو المشردين داخلياً في سورية. هذه مسألة تهدد السلم والأمن الإقليميين وهي في صلب القانون الإنساني الدولي. استمرار الامتناع عن اتخاذ الإجراءات الدولية حول وطأة أزمة اللاجئين على الدول المجاورة ستترتب عليه تداعيات أمنية واقتصادية خطيرة. على مجلس الأمن الدولي أن ينعقد

وأن يتخذ إجراءات طارئة.

مساهمات المنظمات الغير الحكومية وكذلك المساهمات الفردية لرفع معاناة اللاجئين يجب أن تكون منفصلة تماماً عن الأجندات السياسية. هذا يتطلب تدقيقاً جدياً من قبل وكالات الأمم المتحدة ومن قبل الدولة عبر آلية تنسيق للإشراف على كيفية إنفاق الأموال.

أسرة المانحين في حاجة إلى توسيع حلقة المساهمين فيها. توجيه الإجراءات الإنسانية في أهداف سيساعد على تخفيض الاستقطاب والتوتر. البلديات في حاجة إلى دعم ملموس ومستدام من قبل وكالات الغوث والحكومة المركزية. كذلك على البلديات نفسها أن تخضع للتدقيق حرصا على الشفافية كي يكون في الإمكان توسيع شبكة المساعدات لمجتمعاتها. الجهاز البنيوي اللبناني يعاني من عدم كفاءة هائلة. تحديد المسؤوليات بوضوح واتخاذ القرارات الفورية سيؤديان إلى جهاز إداري أفضل يجذب الممولين القدماء والجدد.

الاستثمار في المساعدات الإنسانية لطرفي النزاع داخل سورية قد يؤدي إلى تخفيف الضغط على لبنان والدول المجاورة الأخرى وقد يحد من تدفّق اللاجئين. لكن القيود السياسية على المساعدة الإنسانية تشكل مانعاً رئيسياً يحول دون إجراءات إنسانية ذات مصداقية. الشكوك والتسييس متجذران بعمق ويعيقان العمل الإنساني المستقل.

الحاجة ماسة لدعم سياسي للعمل الإنساني المستقل. المنظمات الدولية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر تحذر إلى أنها لن تتمكن من وضع الآليات اللازمة لتقويم الاحتياجات وتأمين الدعم المحايد بمصداقية إذا لم تتوفر لها المساحة الإنسانية اللازمة.

بيروت

BEIRUT INSTITUTE

خُلاصة

عدم انخراط الأسرة الدولية وانعدام تسليط الضوء على خطر مسألة اللاجئين على البنية التحتية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في لبنان يجب أن ينتهيا. عزوف النسيج السياسي اللبناني عن الوضوح في شرح المشكلة والتطرّق لها يفاقم المخاوف والشكوك والعداوات. التحدث فقط عن عمق المشكلة سيسرع في تسييس المشكلة. إن قدرة المجابهة والتأقلم التي يتمتع بها هذا البلد ستصبح من الماضي إذا لم يتصرّف المجتمع الدولي ودول مجلس التعاون الخليجي والسلطات اللبنانية بحكمة وبسرعة.

ملاحظة

ترتكز التوصيات في هذه الوثيقة على جلسة نقاش مغلقة فريدة من نوعها نظمتها "بيروت انستيتيوت" في الثالث من نيسان ٢٠١٣ بحضور شخصيات معنية بالشأن السياسي والانساني على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي.

ترأست هذه الجلسة المؤسسة والرئيسة التنفيذية راغدة درغام بوجود ضيف الشرف، رئيس منظمة الصليب الاحمر الدولي بيتر مورر وحضور وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة تصريف الاعمال وائل أبو فاعور، وزير التربية والتعليم العالي حسان دياب، وزير الدولة مروان خيرالدين، ، سفير المملكة العربية السعودية علي عوض عسيري، سفير الجمهورية التركية انان اوزيليديز، سفير مملكة الدنمارك جان توب كريستسنسان، المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان ديريك بلامبلي، ممثلة المفوضية العليا المتحدة لشؤون اللاجئين نينات كيللي، النائب غسان مخيبر، النائب السابق مصباح الأحدب،السكرتير الأول في قسم السياسة في السفارة الاميركية دانيال غارب، ، مستشار الشؤون الانسانية في قسم التنمية الدولي جيريمي لوفلس، رئيس بعثة منظمة الصليب الاحمر الدولي في لبنان يورغ مونتاني، رئيس العمليات لمنطقة الشرق الأدنى والأوسط في منظمة الصليب الاحمر الدولي روبير مارديني، ممثل عن

بيروت

BEIRUT INSTITUTE

سفارة المملكة الهاشمية الأردنية الدكتور عارف عريقات، مدير ادارة التنمية الاقتصادية والعولمة في الاسكوا عبدالله الدردي، مدير الاسعاف والطوارىء في الصليب الأحمر اللبناني جورج كتاني.

بيروت انستيتيوت" تخطط لعقد اجتماعات مماثلة حول تأثير تدفق النازحين من سورية على الدول المجاورة.

كتبت هذه الورقة راغدة درغام.

"بيروت انستيتيوت" مجمّع فكري مستقل، عصري وعضوي للمنطقة العربية، انبثق من المنطقة العربية. تسعى المؤسسة إلى تحقيق تأثير عملي تطلعي وايجابي مستدام على صعيد السياسات المحلية والعالمية المرتبطة بقضايا المنطقة العربية بصفتها وجهة وعنواناً محورياً للمهتمين بما يحدث في المنطقة وفي العلاقات العربية مع الشرق والغرب. هدفها إن تكون حافزاً للتفكير بإبداع وبأفعال بين الأجيال لالتقاط الفرص والبناء عليها.

Beirut Central District, Fakhry Bey Street, Lot 24, Marfaa, Beirut- Lebanon
beirutinstitute@beirutinstitute.org | www.beirutinstitute.org | Tel: +961 1 99 30 53 | Tel/Fax: +961 1 99 30 54